

| | |
|-----------------------|-----------------------------|
| ٣ | المالية |
| ٣ | حقوق الدول الخاصة |
| ٣ | اصول الفقه |
| ١ | احكام الاوقاف |
| ٢٢ ٢٣ ٢٤ | المجموع |
| اسعار السحب على باريس | |
| يوم ٢٢ ايلول سنة ١٢٠ | |
| ١٩ ٥١٧ | البيرة الانكليزية بالفرنكات |
| ٢٧ ٥٣٥ | المصرية |
| ٣٥ ٢٦٦ | المصرية بالقرش السوري |
| ٥٤ ٣٧٤ | الدورية بالقرش المصري |

أحكام استئناف الجواز
بنتيجة المحاكمة الجارية بمادة قتل محمد
ابن صالح حلاب الفلة وضرب زوجته انيسة
وسلب اشيائها وتقودهما من دارهما بالسندنة
الى المتهمين الفارين فارس كحلا وحسن
كحلا وسعيد محمد شحه وشفيق بن علي
يوسف واحمد بن محمد علي وشو ورشيد بن محمد
علي وشو جميعهم من اهالي محلة الاكراد
بدمشق فظهر في نتيجة المحاكمة بممارسة كلاً
من المتهمين فارس وسعيد وحسن وشفيق
على الجرم المسند اليهم هذا فتقرر باجتماع
الرأي في جلسة ١٤ ايلول سنة ١٢٠ تمريمهم
بالجناية والحكم باعدامهم توفيقاً للفقرة الأخيرة
من المادة ١٧٤ بدلالة الفقرة الأولى ٤٥
من قانون الجواز واستئنافهم من الحقوق المدنية
وجز أموالهم وألاكهم وإدارائهم بمعرفة
الحكومة وإعلان ذلك بالجرائد المحلية حكماً

غيايا صدر بتاريخ ١٤ ايلول سنة ١٢٠

اعلانات

اعلان من دائرة طابو قضاء المسمية
ان احمد وعبدو محمد واحد اولاد
قريم الكرمان وسعد الدين ابن عبد الكريم
الكرمان من قرية غياغب كانوا بتاريخ
٣ كانون الاول سنة ١٢٤ استدانوا مبلغ
اربين الف قرش صاغ من امين افندي
وتوفيق افندي اميري ولقاء ذلك قد افروا
فرغاً بالولاء مع الوكالة الدورية ما هو جار
بصرفهم من الاراضي بانقرية المذكورة
خسة حصص من سبعة حصص البالغ مجموع
ذلك ٢٣٥٠ دوغم ضمن التي عشر موقع ارض
وذلك بموجب سند مدانية بتاريخ ٣ كانون
الاول سنة ١٢٤
وبناء على مضي المدة وعدم تأدية الدين
للمار ذكره ووقوع وفاة احمد عن ولديه يحيى
الدين وخير ووفاته محمود عن اخوانه
المذكورين عبدو محمد واحد جري اخبار
الديونين المرفوعين بواسطة هيئة الاختيارية
اولاً وثانياً وصار اعلان ذلك مراراً في
جريدة المصحة بالسند ٢٩ و ٦٥ و ١١٤
و ١٤٠ و ١٤٤ تاريخ ٢٤ مارس سنة ١١٩
وفي ٩ تشرين اول سنة ١١٩ وفي ٥ نيسان
سنة ١٢٠ وفي ١٥ تموز سنة ١٢٠ وسيطه
اغشيت سنة ١٢٠ كما وان لدى طابو المصص
المذكورة ميدان الزايدة فقد تقرر مرادها
الاخير على احمد انا تلو في بدل وقدره
طبعة المحكمة القومية

العدد ١٥٩ (الصفحة الثانية)
كل ما يتعلق بغير الجريدة يراجع بشأنه
دائرة المطبوعات

يتمتع من اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتفليك
والرؤسما الرسمية بخمسة قرشاً سوريا بصورة
مطلوبة ورفعت عن كل سطر من الاعلانات
الاحلية والتجارية



تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هـ
١٩١٩ ميلادية
بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سوريا في الحاضرة
و ٧٥ قرشاً داخل البلاد السورية وما لا ترش خارجها
لبنان السنة الجديدة في الحاضرة
قرش سوريا

دشن: الخميس ١٧ محرم الحرام سنة ١٣٢٩
نصره مرتين في الاسبوع
٣٠ ايلول سنة ١٢٠

برنامج الحكومة السورية

ان حكومتنا ترى من اول واجباتها ان
تسعى جاهدة في توطيد دعائم الامن والسلام
للمنزل وتأمين راحة الاهالي على اختلاف
طبقاتهم ومذاهبهم ودرجاتهم في
الرفق الاجتماعي، وتتمتع كل الداية بوضع
اسس متينة للانفعاع بخيرات البلاد الطبيعية
واحياء موارثها وتجفيف مستنقعاتها واستخراج
مائها وتنظيم طرق الرقي فيها واصلاح
المالحة الصحية ونشر روح التعليم الوطني
للتشرك والتدريج بالبلاد الى جعل التعليم
الابتدائي اجبارياً لاهل الحضرة البدو ووضع
اساس التعليم العالي باصلاح الطرق المتبعة
اليوم وارسال شبكات من ابناء البلاد الى
اراسا يتعلمون كل ما ينهض بالبلاد من
امورها الاقتصادية والعلمية والمعمارية وان
تحتفظ كل الاحتفاظ جيداً بالمساواة الثامة
بين جميع الطبقات والمذاهب بحيث يشعر
كل وطني بان له واجبات وله حقوقاً تتوقف
سعادته على ادائها وانه مشترك مباشرة في
الحكم حتى يناله قسم من سعادتها وبالعكس
وان تولد الشرك والشرط والجيش بصورة

تتفق مع حاجيات الامن الداخلي في البلاد
وان تشرف على الشعب اشرف الاب على
بنية حتى تتوحد المهاد وتجرى الامه الى
هدف واحد وغرض متحد وان تتوخى انتقاء
الموظفين من حسنات اخلاقهم وكان لهم حظ
وافر من المرفة والتجارب وسلم ماضيهم
من الشوائب حتى يجري بحور انفضاء
والادارة احسن يجري بحيث يدرك الصغير
والكبير تقديراً محسوساً في روح البلاد
وان تبدل الغاية لجل الدخول والخرج
على صورة متوازنة حتى لا تضطر الامه الى
تنظيم حياتها بالاحتذاء او طرح ضرائب
ثقل كواهل السكان ولا تنتج في التالي الا
الحراب والدمار وكثرة المهاجرة
وان تنظم طرق الجباية حتى لا يتأخر
المكلفون عن تأدية ما فرض عليهم من
الاموال وان تستغني عن اتفاق ما لا ينتج
للمملكة السورية فائدة محسوسة مادية كانت
او معنوية وتري ان يكون القسط الاوفر
من النفقات خاصاً بالمعارف والمناجم العمومية
على نحو ما جرت عليه الامم التي ارادت
الدخول في ميدان التقدم من مشيل ربط

الذي يعض بعضاً بعضاً بالتصالحا بالذات
والمازشر بطرق معبدة حتى لا يهوق الفلاح
عائث عن يوم محاصبه بأسرع ما يمكن في جميع
المواسم وان تقتصد الحكومة في ميزانيتها
وتقتصر الوظائف على ما لا يمكن الاستغناء عنه

ديوان التدقيق العسكري
بمث البنا وزير الحربية سيجل كتابه
المرخ في ٢٥ ايلول سنة ١٢٠ وفي ١٣٨٠
صدرة المواد المتعلقة بظائف ديوان التدقيق
الذي سيؤلف في دمشق فادرجنا ضروره
على تقيطها بما جاء فيه طاً والسلام عليكم
في ١٤ محرم سنة ١٣٢٩
و ٢٧ ايلول سنة ١٢٠
من وزير الداخلية
فؤاد الشهابي

صورة
ماله ١٢/١٣
جيش الشرق الادنى
الشبهة الثانية للاركان الحربية
عدد ٧/٤٥٩
لله الثالثة من اللجنة المتعلقة
بتشكيلات قوى الامن تصرح كما يلي

هكذا منه الاصل

ان الجنود السرك والجنود المساواة
يماكون

اولاً - في الاقضية العسكرية بالافرنسية
من اجل الجنائيات والجرائم التي يرتكبونها
ضد الجنود الافرنسية

ثانياً - في الاقضية العسكرية السورية
بدمشق من اجل جميع الجنائيات والجرائم
الاخرى وحق هذا القضاء بتحصراً عاماً

بالسكوية السورية بدون مشاركة من هو
ليس من العسكرية احكام هذه الاقضية
السكوية تدفع لديوان التدقيق المختلط
تحت عين الشروط المفصولة للاقضية
السكوية الافرنسية الى التدابير التفصيلية
التي يجب اتخاذها لانهاد المساواة المذكورة
اغلاء فهي كما يلي :

اولاً ان الجنائيات والجرائم التي تعدها
اركتبت ضد الجنود الافرنسية والتي يجب
زومها في الاقضية العسكرية الافرنسية في
مصرحة ادناه

الحياطة : القسم ٤ تهريب الجنود
طبقاً للواد ٢٠٤ الى ٢٠٨ من القانون
العسكري

السرقه (عند ما تكون لضرر الحكومة
الافرنسية او ضرر احد جنودها) طبقاً للواد
٢٤٨ و ٢٤٩ من القانون العسكري

سوء استعمال الصلاحية طبقاً للواد
٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ من القانون العسكري
التهرب والتهريب وتزوير المبالغ واداء
للواد ٢٥٠ الى ٢٥٣ من القانون العسكري

الارتكاب الجنائية والبلحمة ضد أمن
الدولة الخارجي او في خلال اجراء الحقوق
السياسية بما حكم وفقاً للواد ٧٥ الى ١١٢ من
القانون الجنائي الاعتيادي الافرنسي

الجنائيات المصروفة في المادة الثامنة من
القانون المنبث في ٩ غشتوس سنة ١٨٤٩
و ٢٧ نيسان سنة ١٩١٦ المتعلقة بالادارة
العرفية (حال الحرب)

الجنائيات والجرائم المضرة بامن الجيش
الافرنسي وبمناخه وبصوره وعموميه كل
جنائية ارجئة تضر بالدولة الافرنسية او باحد
جنود القوي الافرنسية المتصلة او باحد
من وبيها

ثانياً - ان القضاء العسكري السوري
بدمشق يقي ذات صلاحية في رؤيه سائر
التجاوزات التي لم يسبق لها ذكر في لمداد
المذكورة اعلاه بشرط ان لا يوقع ولا يوجه
من الوجوه انت يساق احد غير عسكري
لحضور هذا القضاء العسكري

وزير الحربية : بأسر برؤية الدهاوي
الحقوقية العمومية العسكرية كما انه ينفذ
الاحكام المدنية العسكرية وبالحفاضة يعطي
الامور في التفتيات والاختصاصات المأتممة
قواعد اسرار المأتممة المربية اليوم
تستمر على ما هي عليه

كل الاحكام الصادرة ببلغ بالاستثناء
لرئيس البعثة الافرنسية التي له الحق
بتدريج هذا وذلك الحكم لادوان التدقيق
ثالثاً - ديوان التدقيق مقره دمشق

وسيوكلف من اربعة اعضاء اي من رئيس
ومن احد اعضاء القضاء العسكري الافرنسي
بدمشق ومن عضوين من اسراء قوي الأمن
السوي اما الرئيس فله الرأي الأعلى

وظائف المدعي العمومي سيقوم بها
معتد الحكومة لدى القضاء العسكري
الافرنسي في دمشق وبماو في ذلك
الحكومة لدى القضاء العسكري السوري

وان هذان المكان يعينان من ضباط القاطعات
التي ينسب اليها الحكم بامر وزير الحربية
وهذه المحكمة تشغل مثل ديوان التدقيق
الافرنسي واعداً ذلك فان مثل المحاكم
الاستثنائية من الصلاحية في فسح الاحكام
الصادرة واصلاحها وهذه القرارات لا تقبل
الاستئناف وهي نافذة الحكم

رابهاً - اذا كان في الجنائية المرتكبة شركا
من اشخاص لا تنجب بمحاكمتهم امام المحاكم
العسكرية المحلية اولى السئلة جنود افرنسية
واشخاص يجب محاكمتهم لدى جيش الشرق
الافرنسي وجب سوق كل المتهمين لدى
المحكمة العسكرية الافرنسية

واذا كان المتهم اجنبي او اي شخص
غير مانع من فالمساكر السورية يساقون الى
الحكم العسكرية واما شركاؤهم فيساقون الى
المحاكم المدنية ذات الصلاحية اذا كانت
القضاء العسكري السوري في زده مسائل
جنائية مرتكبوها ليسوا عسكريين سواء
كانت تلك المسائل تنضوي مواد القانون
العسكري السوري او كانت تنضوي احكام

الادارة العرفية المأتممة من جانب الحكومة
الشرقية قبل دخوله دمشق فان هذه المسائل
الجنائية كلها تنحل الى المأمورين العسكريين
الافرنسيين الذين هم معطون قرا فيا سيجب
العمل فيها
الامضاء
غورو

تعديل قانون الابنية

تلي قرار الهيئة العامة لمجلس الشورى
الوُرخ في ٥ ايلول سنة ١٩٢٠ رقم ٢٢٢
ان الهيئة المشار اليها نظرت في قرار الشعبية
الاول للوُرخ في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٠
رقم ٢٢٢ الذي مزاده ان رئيس بلدية العاصمة
قد اقترح إلغاء المادتين « ٩٢ » و « ٩٣ » من
قانون الابنية واقامة مادة واحدة مقامها
تجيز للبلدية هدم البناء الذي نشي خلافاً
لاحكام الرخصة ولة نون الابنية وان الشعبية
لرما انها قررت نسخ المادتين المذكورتين
واقامة مادتين جديدتين مقامهما ان الهيئة
السامة وافقت على ما قرره الشعبية الاولى
في هذا الشأن اذ تبين ان المادتين الجديتين
تضمنان الحصول على المادية المنشودة ومن
توسيع الطرق وتخليصها ومحافظة حقوق البلدية
والافراد ولدى المذاكرة تبين ان توسيع
الطرق والازقة والساحات في المـ
والنصبات وتخليصها وفقاً لاسلوب العمران
هو امر ضروري لا يجوز اهماله وان قانون
الابنية لا يكفل فحاج هذا المشروع الجديد

وان الغالب من الاهالي لا يقدر ان ينفذوا
العمارية والتخطيط التي تحصل من توسيع
الجادات والازقة بل يقتنعون بالقرص للقيام
على الطرق العامة والساحات ولذلك تقرر
نسخ المادتين ٩٢ و ٩٣ من قانون الابنية واقامة
المادتين الآتيتين مقامهما

١ - المادة (٩٢) الجديدة القائمة مقام

المادة (٩٢) القديمة من قانون الابنية

كل بناء حادث لا يترك من أرضه

القسم للمين للطريق يجب الحفظ

المصدرة وفقاً لاحكام المواد ١٤٩ ، ١٥٠

من قانون الابنية او بموجب المادة الاولى من

القانون المذكور يبقى للبلدية ان تدمر القسم

البيني منه على الارض التي يجب انفسها

للطريق العام وان تقرر صاحب البناء

تفقات الهدم واذا منع عن تأييدها فلها ان

تبيع من اراضي ذلك ابناء ما يوازي قيمة

العقارات فقط

٢ - المادة (٩٣) الجديدة القائمة مقام

المادة (٩٣) القديمة من قانون الابنية

البناء الحادث بالارخصة رسمية اذا

كان لا يخل باحكام المواد الاربع عشرة الآتية

الذكر او كان يورخصه رسمية لم يصرح فيها

بتمتد الارض التي يجب تركها للطريق

وخالف ضاحجه احكام تلك المواد فبأنخذ

عنه الرسم ضامين فقط واما اذا كان البناء

الحادث بلا رخصة رسمية يخل بالامكان المواد

الاربعة او كان برخصة رسمية تبين للشار

الذي يجب تركه ولم يترك ذلك المقدار فيحق

لبلدية هدمه ايضاً على الوجه المسطر

المادة الاولى

٣ - وزير الداخلية يقوم بتنفيذ احكام

٥ - من المادتين الجديدتين من تاريخ نشرهما

في الجريدة الرسمية في ٨ محرم سنة ١٣٢٠

و ٢١ ايلول سنة ١٩٢٠

التعليمات

في وزارة المعارف

جاءت من وزارة المعارف ما يأتي :

١ - التفت رطلية رئيس مئة ثني معارف

دمشق ودمت مقام مديرية المعارف وعين

لها مصرية الاستاذ عمر فرحات بك الجزائري

احد اعضاء مجلس الشورى

٢ - عين مديراً لمراسل السيد شفيق

جدي احد كتاب وزارة الخارجية

٣ - اقيمت دائرة التفتيش كما كانت عليه

سابقاً وعين كل من السيد حسن بلرود مدير

بمرفج الرجبة والسيد سعيد احد خزيري

القسم الرشدي من ذومعلي الاسديانة مفتشين

للمعارف

٤ - التفت بميزية ديوان الرسائل وعهد

بالمعلم رئيس كتاب الديوان السيد عينايني

قلمي

٥ - التفت بميزية الترجمة والتأليف

وعهد بالمعلم الى المعلم العلي وعين المميز

السابق السيد عز الدين علم الدين امين سر

للجمع العلمي

٦ - التفت كتابية الترجمة والتأليف

هذه هي الأصل

وعين الكاتب السيد ادب الذي مدير
المدرسة
٧ - جعل تعلم اللغة الفرنسية اجبارياً
في دار المعلمين
٨ - قرر ان يبدأ بتعليم هذه اللغة اعتباراً
من السنة الرابعة في المدارس الابتدائية
والسنة الثالثة في المدارس الثانوية والجهوية
وان يبين معلم تعلمها لمعلمي المدارس الابتدائية
في اوقات مناسبة
٩ - وضعت الساعات الكافية من اللغة
الفرنسية في برنامج كل من المدرستين العلمية
والفنية
١٠ - اسس مجلس المعارف الكبير وهو
المجلس الاستشاري لوزارة المعارف
١١ - ينظر الآن بتأليف مجلس التعليم
الاتصال بالمرحوم بديرية المعارف
١٢ - يرالي مجلس المعارف الكبير
اجتماعاته لتتفرغ في يوم بالرق والتمهيد على
معارف البلاد
١٣ - زادت بنسبة الميزانية المخصصة
مقادير حربية على رواتب المستحقين من
الوطنيين ويتفرغ في تزيين الرواتب بالتفضية
الحال وتساعد عليه الميزانية العامة

اذاعة
تجار مال الثمين
لعل اعدوم تجار مال الثمين انه ثابتاً
لتميز البلاد من اعداء الحاجات الضرورية
تتفرغ اعداء السني الميثاق لدى لجنة المخطوط

والسكينة الوصول على التسهيلات اللازمة
لاجل الشحن من بيروت لدمشق وقد
اتفقنا معها على ان يخصص الشحن بدمشقية
التجارة والصناعة وان تجري المعاملات على
الشروط الاتية
اولاً - يجب على من يريد الاستفادة
من هذه التسهيلات ان يقدم الطلب بديرية
التجارة والصناعة ودين فيه :
(١) اسمه ومحل اقامته ونوع التجارة
المتفرغ بها
(٢) نوعية الاصلاف التي يريد
شحنها بشرط ان لا يتقص مجموعها ولا يزيد
عن حصة واحدة (واحد) واحدة
(٣) اسم عميله في بيروت ومحل اقامته
ونوع التجارة المشتغل بها
ثانياً - ان يستحصل شهادة من غرفة
التجارة تثبت كونه مقيداً فيها مع بيانات
الدرجة المداخل بها (ولا يقبل طلب من لم
يكن مقيداً في غرفة التجارة)
ثالثاً - يقبل اشتراك جملة تجار بمحمولة
شحنة واحدة ويشترط عليهم ان يدينوا في
مروضهم حصة كل واحد منهم وان يوكلا
احدهم لينوب عنهم بوكالة رسمية موقعة من
قيامهم بمحمولة بدير التجارة والصناعة
رابعاً - ينطى له وثيقة يرسلها لعميله في
بيروت وهذا يقدمها للجنة العسكرية ليصير
الشحن يورجيا
خامساً - تنظم في كل اسبوع قائمة
(يردود) تحتوي على الطلبات الاسبوعية
وتقدم من قبلنا لرئاسة البعثة الفرنسية
المترتبة لتتفرغ الى اللجنة العسكرية وتبين
ميعاداً واحداً في الاسبوع لمراجعة المرحوم
سادساً - تقدم الطلبات يوم الاثنين
فقط وتنطى الوثائق يوم السبت من كل
الاسبوع ولا تقبل المراجعات على غيرها
الايام مطلقاً وذلك اعتباراً من يوم الا
الواقع في تشرين اول ١٢١١ ايول سنة ١٢
مدير التجارة والصناعة
ميشل نحاس

عدم زيادة الرواتب
اذد وزير المالية ان الاحوال المالية
الحاضرة لا تساعد على قبول ضم جديد على
الرواتب الحالية بخلاف اذهابها لذلك
فلرواتب تبقى على حالها الآن
وقد طلب مراعاة ذلك عند تقرير
التفقات العامة لجميع البعثات لامة الباقية
من السنة الحالية

بلاغ عام
على من يود الدخول في ملك المرك
خيلاً براتب عشرة دنانير سورية ذهبا
مراجعة قيادة كتيبة درك الشام مستعجلاً
الوثائق التي يديه وتذكره نفسه وشهادة
حسن حاله وسند الكفالة ليعري قيده
بالحالات النافذة في احدى سرايا الكتيبة
فأند
كتيبة درك الشام

اسعار السحب على باريس
يوم ٢٨ ايلول سنة ١٢٠
٥٢ ٥٢
٥٢ ٨٦
٣٠ ٢٦٦٦
١٣ ٢٧١

ان السيد محبوب معلم مدرسة كفر
الواميد والسيدة حنيقة المعلمة الاولى للمدرسة
مركز قضاء الزيداني لم يثبتا وجودهما في
مفروقاتهما حتى الان ولهذا قد تمسح من
مقام الوزارة ثلاثة ايام عن تاريخ نشره
في الصحف ليستلما وظائفهما حالاً حتى اذا
ضمت المدة المذكورة ولم يبقوا بذلك نظر
اليها بنظر المستقبل من الوظيفة وعين غيرهما
عن وزير المعارف
عمر فرحات

احكام استئناف الجواز
بنتيجة المحاكمة الجارية بحكمة
استئناف جواز سورية بدعوى سرقة
الاشياء وتقدم المدعي محمد فتدي بن حسين
الحسين من عملة الاكراد من طرف المتهمين
القاربن ابراهيم بن الحاج قاسم المغربي من
عملة البريدي ومحمد نور بن عبد المؤمن من
السوقه الذين ما اثبتوا وجودهم في المدة
المنزعة لم يقرر القاضي بتابع واعلان بموجب
الامانة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية
بأنه على مضبطة الاتهام الصادرة بحقهم من
حاكم الجواز المنفرد وبعد التدقيقات اللازمة
قد ثبت وتتحقق ان المتهمين القاربن قد
ارتكبوا جرم السرقة المذكورة من دكان
المدعي بعد كسر قفل الباب وان حركهم
مطابقة للمادة ٢٧٠ من قانون الجزاء وتوفيقاً
لما حكم عليه من اوضاع كل منها في الكورك
مدة ثلاث سنوات واستقاطها من الحقوق
المدنية وحجز اموالها واملاكها وادارتها
بمعرفة الحكومة ولاجل ان يكون ذلك
معلوماً للمرحوم صار تنظيم اعلان هذه الخلاصة
في ١٩ اغسطس سنة ١٢٠

بنتيجة المحاكمة الجارية في محكمة جنابات
دمشق بمادة غصب المدعين جرحيس بن
عبد الله ابو زيد ومحمد بن حسن النش
الشيانم بالجور والشدة المستندة الى المتهمين
القاربن شكيب بن ابراهيم وياسين بن
الياس ابو صبيح كلاهما من قرية ابلح التابعة
الى قضاء البقاع ظهر ان المتهمين المرقومين
ارتكبا الجرم المستند اليها هذا فأجتمعت اراء
هيئة المحكمة على تجريهما بالجنابة والحكم
وتوفيقاً للمادة ٢٧١ من قانون الجزاء واستقاطها
من الحقوق المدنية وحجز اموالها واملاكها
وادارتها بمعرفة الحكومة واعلان الكيفية
بالجرائد المحلية وتقريرهما بمصاريف المحاكمة
وان تحسب المدة التي كانا توقفاها من تاريخ
١ شباط سنة ١٢٠ الى تاريخ قرارهما من
السجن وهو ٢ - ٣١ تموز سنة ١٢٠ من
اصل المدة المحكومين بها جرحيس بن
في ٣١ اغسطس سنة ١٢٠ واهتم حسب
الاصول في ١١ ايلول سنة ١٢٠

بنتيجة المحاكمة الجارية في محكمة
القاربن في ١٢٠ من اهل قرية
عربية ببلاليل يزي ماموري الدرك مساجيد
المنسوبة الى المتهمين القاربن علي بن خالد
العرب وسعد بن محمد الكسبي كلاهما من
اهالي قرية الزيداني وعبد الله شومو القاذب
من اهالي قرية ماموري بن احمد
من اهالي قرية بدير بن حسن الدباس
من اهالي قرية داريا واحمد بن يحيى كيم
الملقب بأبي يحيى بقطيعة
وديب وطلب اني الشيخ موسى الرفاعي
من اهالي قرية ماموري وحسن بن سماعيل
هيون من اهالي قرية الزيداني
بندعية دحية بن طه بن
تماراً بعد فتح باب احدى الدكاكين في ارضها
بمخصص المستند اليها
الكسبي الملقب بالخنصر
المدعين علي بن عبد الله
برحم وسعيد بن عيسى الحساد وجها
ميتوبيل شامية ومحمد بن شاهين
في قرية عزة في الطريق
شخصين منهم السندية
طالب المرقومين بتجاسروا على ارتكاب الجرائم
المستند اليهم كقانونها بجمعهم
١٢ اغسطس سنة ١٢٠ تجرؤهم بالجانية

هذه اصل

الرجعة اليهم والحكم بوضع كل من شيخ ديب
والخيه طالب الكورك مؤبداً وفقاً للمادة ٢١٧
من قانون الجزاء باعتبار جرم التشليح بجثمتهم
من الاسباب المشددة ووضع كل من المجرمين
الآخرين خمسة عشر سنة في الكورك ايضاً
وفقاً للمادة المذكورة وتضمنتهم جميعاً بآريف
الحاكمة وحجز اموالهم واملاكهم وادارتها
بمعرفة الحكومة واعلان ذلك بالجرائد المحلية
حكماً غيابياً عنهم حسب الاصول وتنظيم
هذا الاعلام

في ٨ اغسطس سنة ١٩٢٠
بنتيجة المحاكمة الجارية بمادة مسرقة
اشياء المدعي الحاج عبد المصطفى بن مصطفى
معلي ورقيقاه من محلاتهم من قبل المتهمين
الموقوفين بيري بن صدوق الشمة الملقب
بالاقي وعبد العزيز بن جمال افانق و
القاربن شفيق بن امير الصواف وصادق
بن سعيد كذلك بعد فتح ابوابها بالادارة
مخبريه كما مصرح ذلك في ضبط الحاكمة
ظهير المتهم شفيق مرق مستقلاً في ليبي
الاورياء والجملة الواقفين في ١٠ و ١١
و ١٢ كانون الاول سنة ١٩١٩ قسماً معلوماً
من سكان حريرية وصليانة حريرية فحاج
عبد المصطفى والطوارق بدفع باب مخزن الاول
بفتح مخزنهم وفتح حديد شبك مخزن
الاول بمضنه من خشب بحيث تمكن من
الخروج الى المخزن كما واثبت اليهم شذية
الموقوف بالاشتمال على المتهمين صادق الكلك

وبدري الساعاقي سرقوا بدار بيج ٧ من الشهر
المذكور بعض ادوات قرطاسية للمدعي محمد
نهاد من مكانه بصورة عادية وقد ثبت حصول
السرقا للمذكورة بالوجه المبين انفاً بادعاء
الباعين واعتراف المتهمين شفيق وصادق
اعترافاً مؤبداً وبطلف شفيق الجرم على
العزيز وعطف صادق الجرم على شفيق
وبشهادة الشهود المدرجة اعازهم بورقة
الضبط فعليه تقرر تجريم المتهم شفيق بالجناية
المذكورة وفاعلية المتهمين الاخرين صادق
وبدري بالجناية وتبرئة المتهم الاخير عبد
العزيز من هذا الجرم لعدم وجود ادلة كافية
والحكم بوضع الجرم شفيق بن امين الصواف
في الكورك مدة اربع سنوات توفيقاً لاحكام
المادة ٢٢٠ من قانون الجزاء مع عد واعتبار
سرقه جعل المدعي انطون من الاسباب المشددة
بجثمتهم وحسب كل من بدري وصادق مسدة
سنة واحدة توفيقاً للمادة ٢٢٢ من القانون
المذكور وحجز اموال واملاك الجرم شفيق
وادارتها بمعرفة الحكومة وتضمنتهم
بالاشتمال على مصاريف الحاكمة البالغة ثلاثمائة
وعشرة بوش وقضه بن كل من شفيق وصادق
سنة واحدة قرشاً وثمانين سائياً سورياً
خروج الصورة والتبايع حكماً جاهياً بحق
بدري وعبد العزيز واثبت شفيق
وصادق قابلاً لادانة المتهمين واثبت اليهم
الادارة بيج ١٩ اغسطس سنة ١٩٢٠ حال حضور
معاون المدعي العام حسب الاصول وتنظيم
في ٧ ايلول سنة ١٩٢٠

بنتيجة المحاكمة العلنية الجارية بمادة
جرح المدعيين محمد بن حسن و بدير بن سلمان
علاء الدين بالرماس وتطيل رجل احمد بن
الحاج عوض الله جميعهم من غرب الممره
من قبل المتهم كريم بن نصار السلافة من
اهالي السلط ومن افراد الترك الوقوف بتاريخ
٤ اغسطس سنة ١٩٢٠ والثار اخيراً من
السجن فعليه ومن شهادة الشهود محمد بن
بكر ومحمد بن حدان وعيسى بن عبد الجوده
ومحمد بن صالح السبع وعلي بن الشيخ بوايم
وضيف الله بن جرجس والحاج مبارك بن
علي المغربي وقرار المتهم الصريح بآريف المدعيين
ومآل تقارير الاطباء ثبت ارتكابتهم
المرقوم جرم اطلاق الرصاص على المدعيين
وتسببه لتعطيل عضور رجل احمد بن بدير
وجرحه في فخذ يمينه وحق طاق الرصاص
عليهم اذ انه لم يرد في لفتة من الجارية يؤيد
مبادرة المدعيين الموقوفين لاطلاق السلاح
على المتهم ولم يضبط من اياهم آلة نارية
ثبت تجاوزهم لنا ومخالفة لطلب المدعي العام
بحق التجريم وموافقة لطلبه بحق التجريم تقرر
متفقاً بتجريم كريم المرقوم والحكم بوضعه
بالكورك مدة ثلاث سنوات وفقاً للمادة ١٧٧
من قانون الجزاء على ان لا تحسب له مدة
موقوفيته واسقاطه من الحقوق المدنية وادارة
امواله واملاكه بمعرفة الحكومة وتضمنته
مصاريف الحاكمة البالغة ثلاثمائة وسبعة
وعشرين قرشاً حكماً غيابياً قابلاً للاعتراض
والتمييز صدر بتاريخ بيج ١٩ اغسطس سنة ١٩٢٠

بنتيجة المحاكمة الجارية بمادة مسرقة
اشياء وما من المشتكين محيي الدين بن عثمان
الذي خباني وزوجه هديه واحمد بن علي ابير
وعلي بن ديب اسعد بصورة خلع قفل باب
الغرفة بالآلة مخصوصة والتساق على الجدران
للسندة الى المتهم انفار احمد بن عبد الفتاح
ومعه من اهالي قرية برته ثبت وتحقق تجلسر
التم المرقوم من الفصل المذكور بالدلائل
والاخبارات الواردة بورقة ضبط الحاكمة
لذلك تقرر بالاجماع موافقة لطلب تجريمه
بالجناية المذكورة والحكم بوضعه في
الكورك مدة ثلاث سنوات ونصف توفيقاً
للمادة ٢٢٠ من قانون الجزاء مع اعتبار مسرقة
للمنزوح والمشتكين من الاسباب المشددة
بجثمتهم وادارة اموالهم واسقاطه من الحقوق
المدنية وادارة اموالهم واملاكه بمعرفة الحكومة
واعلان ذلك بالجرائد المحلية وتضمنته
مصاريف الحاكمة قرشاً غيابياً صادر بتاريخ
١٩ ايلول سنة ١٩٢٠ وقم عاكاً حسب الاصول
وتنظيم هذا الاعلام بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٢٠

بنتيجة المحاكمة الجارية بمادة مسرقة
اشياء وما من المشتكين محيي الدين بن عثمان
الذي خباني وزوجه هديه واحمد بن علي ابير
وعلي بن ديب اسعد بصورة خلع قفل باب
الغرفة بالآلة مخصوصة والتساق على الجدران
للسندة الى المتهم انفار احمد بن عبد الفتاح
ومعه من اهالي قرية برته ثبت وتحقق تجلسر
التم المرقوم من الفصل المذكور بالدلائل
والاخبارات الواردة بورقة ضبط الحاكمة
لذلك تقرر بالاجماع موافقة لطلب تجريمه
بالجناية المذكورة والحكم بوضعه في
الكورك مدة ثلاث سنوات ونصف توفيقاً
للمادة ٢٢٠ من قانون الجزاء مع اعتبار مسرقة
للمنزوح والمشتكين من الاسباب المشددة
بجثمتهم وادارة اموالهم واسقاطه من الحقوق
المدنية وادارة اموالهم واملاكه بمعرفة الحكومة
واعلان ذلك بالجرائد المحلية وتضمنته
مصاريف الحاكمة قرشاً غيابياً صادر بتاريخ
١٩ ايلول سنة ١٩٢٠ وقم عاكاً حسب الاصول
وتنظيم هذا الاعلام بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٢٠

بنتيجة المحاكمة الجارية بمادة مسرقة
اشياء وما من المشتكين محيي الدين بن عثمان
الذي خباني وزوجه هديه واحمد بن علي ابير
وعلي بن ديب اسعد بصورة خلع قفل باب
الغرفة بالآلة مخصوصة والتساق على الجدران
للسندة الى المتهم انفار احمد بن عبد الفتاح
ومعه من اهالي قرية برته ثبت وتحقق تجلسر
التم المرقوم من الفصل المذكور بالدلائل
والاخبارات الواردة بورقة ضبط الحاكمة
لذلك تقرر بالاجماع موافقة لطلب تجريمه
بالجناية المذكورة والحكم بوضعه في
الكورك مدة ثلاث سنوات ونصف توفيقاً
للمادة ٢٢٠ من قانون الجزاء مع اعتبار مسرقة
للمنزوح والمشتكين من الاسباب المشددة
بجثمتهم وادارة اموالهم واسقاطه من الحقوق
المدنية وادارة اموالهم واملاكه بمعرفة الحكومة
واعلان ذلك بالجرائد المحلية وتضمنته
مصاريف الحاكمة قرشاً غيابياً صادر بتاريخ
١٩ ايلول سنة ١٩٢٠ وقم عاكاً حسب الاصول
وتنظيم هذا الاعلام بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٢٠

هذه هي الاصل